متابعة لمجريات جلسة الاستجواب

جانب من الجلسة

أعضاء المجلس أشادوا بتطرق المستجوبين إلى المحاور بأدب جم ودون تجريح

ردود الصالح تنال استحساناً نيابياً وحكومياً كبيراً

- هايف: ما وقع من تجاوز في موضوع الفتوى ظلم شنيع وتحطيم للكفاءات ومصادرة للحقوق
- الوزير عليه تحمل المسؤولية السياسية في عمله والظلم ظلمات يوم القيامة خاصة أولي القربى

صالح يا لين

الغانم مهنئاً الوزير الصالح

- نواب مجلس الأمة يحملون أمانة ومسؤولية عظيمة في مراقبة عمل الوزراء وتوجيه الاستجوابات إليهم
- المطير: ممارسات الوزير الصالح من ترضيات للنواب في التعيين «انعدام للعمل المؤسسي»
- المتقدمون لوظيفة محام في إدارة الفتوى ظلموا باعتبارهم حاصلين على تقدير امتياز مقابل من هم أقل كفاءة

المستحقات المالية لـ البدون حتى لو كانت بطاقاتهم منتهية.

المجلس يوافق على رسالة تطالب الحكومة بوقف مشروع الشراكة لسوق الزل والسلاح لحين انتهاء اللجنة التشريعية من دراسة اقتراح تعديل قانون الشراكة.

وزير البلدية فهد الشعلة: الوزارة شكلت لجنة لحصر مواقع سكن العزاب.. وتم حصر الأماكن المخالفة وسيتم قطع التيار الكهربائي ومن ثم إحالة الحالات للقضاء.

المجلس يوافق على الرسالة القاضية بتزويد وزير البلدية المجلس خلال شهر بجميع الإجراءات المتخذة بشان قضية سكن العزاب.

المجلس يوافق على تأجيل الأسئلة الى الجلسة المقبلة.

ينتقل المجلس لبند الاستجوابات والمدرج عليه أولا الاستجواب المقدم من قبل النائبين محمد هايف ومحمد المطير لوزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح.

الصالح يعلن استعداده لصعود المنصة راجيا من الرئاسة تنبيه المستجوبين لعدم التطرق لأمور غير واردة بالاستجواب ووزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب محمد الجبري يعلن جهوزيته لمناقشة مساءلته خلال الجلسة.

الغانم: المجلس سيناقش الاستجوابين تباعا..والجلسة مستمرة الى الفجر،ولذلك ستلغي جلسة الاربعاء.

أنس الصالح: أرسلت طلب استيضاح للنائبين ليكون كل شيء واضحا ،و المستجوبان لم يتجاوبا فاستمر الاستجواب مبهما ومع ذلك مستعد لصعود المنصة ،وأرجو تنبيه المستجوبين لعدم ذكر وقائع مبهمة أو غير واضحة.

محمد هايف يبدأ مرافعته في استجواب الصالح: ما وقع من تجاوز في موضوع الفتوى والمتقدمين ظلم شنيع وتحطيم للكفاءات ومصادرة للحقوق.

الوزير انس الصالح عليه تحمل المسؤولية السياسية في عمله، والظلم ظلمات يوم القيامة خاصة أولي القربى.

نرفض «مصادرة حقوق الكفاءات عبر الاستثناءات والمحسوبية» اللذين أصبحا هما الأصل عند الوزير قائلا ان التعيين في الجهات الحكومية يجب ألا يخضع لـ«المساومات» ولا بد أن يكون المعيار هو الكفاءة وان « ممارسة بعض الوزراء لهذه الثقافة في التعيينات لن يمر».

الجهات الحكومية التابعة لوزير مجلس الوزراء تتجاهل ملاحظات ديوان المحاسبة وعدم الرد على الأسئلة البرلمانية المقدمة من النواب قائلا ان « الوزير لا يرد على أسئلتي البرلمانية وتجاهلها دون إبداء الأسباب ما يعني عدم اعترافه بها».

«التجاوزات» التي مارسها الوزير في الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات باستثناء الموظفين من شرط الخبرة والمؤهل إضافة إلى الاستعانة بمستشار اجنبي براتب يخالف لائحة شؤون التوظف في الهيئة.

« الأصل عند الوزير هو منح الاستثناءات في مجلس ديوان الخدمة المدنية» مشيرا إلى عدد التظلمات المقدمة من الموظفين بشان المناصب الاشرافية « الكبيرة» إلى الديوان على حد قوله إضافة إلى التعسف من قبل الوزير مع الموظفين في طلبات النقل والندب المقدمة لدى الديوان.

غير صحيح أن لايخضع الموظفين الذين تم تعيينهم في المحافظات لنظام البصمة في الحضور والانصراف والتكدس الحاصل في تعييناتهم دون إعطائهم أي مسؤولية أو مهام إضافة إلى حرمانهم من الترقيات والتقييم».

نواب مجلس الأمة يحملون أمانة ومسؤولية عظيمة في مراقبة عمل الوزراء وتوجيه الاستجوابات إليهم في حال تقصيرهم عن أداء دورهم وقدر الوزراء هو تحمل مسؤوليتهم السياسية تجاه الاستجوابات.

ثم جاء دور النائب محمد المطير الذي انتقد ما اسماه بـ«ممارسة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح من ترضيات للنواب في التعيين على وظيفة محام « ب» في إدارة الفتوى والتشريع» معتبرا إياه « انعداما للعمل المؤسسي».

الوزير قام ب«الظلم الصريح» في التعيين لهذه الوظيفة بدلا من اتباع معيار الكفاءة مشيرا إلى « وجود أكثر من 900 متقدم نجح منهم أكثر من 100 متقدم وأن الإدارة تعمدت عدم إعطائهم الدرجة الكافية للنجاح في المقابلة الشخصية».

بعض المتقدمين إلى وظيفة محام « ب» في إدارة الفتوى والتشريع « ظلموا باعتبارهم حاصلين على تقدير امتياز من جامعات مستواها عال مقابل قبول من هم أقل كفاءة منهم».

هل إدارة الفتوى والتشريع لا تستطيع استيعاب أكثر من 400 متقدم تم قبولهم في وظيفة محام « ب» وتوفير أماكن لهم في الإدارة.

هناك « غيابا لدور وزير « مجلس الوزراء» في خطة عمل الحكومة إضافة إلى تحميله مسؤولية « التقصير» في مشاريع الدولة.

من جانبه أكد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح ان اجراءات اجتياز اختبارات المتقدمين على وظيفة محام « ب» في إدارة الفتوى والتشريع تمت وفق قانون تنظيم « الفتوى والتشريع» الذي ينص على أن « المسؤول عن الإدارة هو رئيس الفتوى».

وقال ان إدارة الفتوى والتشريع وضعت ضوابط بشان كيفية اختيار العدد المطلوب من المتقدمين لوظيفة محام « ب» حيث ان من تقدموا بطلب التوظيف تجاوز عددهم العدد المطلوب للتعيين وهو أكثر من 400 متقدم.

ولفت إلى نشره تغريدة على حسابه الرسمي بموقع التواصل الاجتماعي « تويتر» أوضح من خلالها انه وفقا لما انتهت إليه اللجنة المكلفة بإجراء المقابلات الشخصية لمن اجتاز الاختبارات في توظيف المتقدمين لوظيفة محام « ب» في إدارة الفتوى والتشريع فقد اعتمدت أكثر من 400 متقدما ومتقدمة لهذه الوظيفة.

وأضاف انه نشر تغريدة أخرى على حسابه في « تويتر» بتكليفه إدارة الفتوى والتشريع الإعلان عن الاستعلام عن إجراءات اجتياز الاختبارات.

وأوضح ان التعيين في إدارة الفتوى والتشريع كان مغلقا طوال الثمان سنوات الماضية مشيرا إلى قيامه بفتح باب التعيين إلى وظيفة محام « ب» وزيادة أعدادهم من 100 محام إلى 400 محام الذين تم قبولهم.

وأعرب عن ترحيبه بمبادرة عدد من النواب بتشكيل لجنة تحقيق برلمانية حول ضوابط نتائج قبول الدفعة الأخيرة لوظيفة محام « ب» في « الفتوى والتشريع» مؤكدا انه ليس لديه شيء يجزع منه.

وتساءل عن أسباب قيام النائبين بتقديم الاستجواب بعد يومين من قرار مجلس الأمة بالموافقة على تشكيل لجنة التحقيق البرلمانية بهذا الشان رغم موافقة جميع النواب على هذا الطلب.

وحول الإجراءات التي تمت بشان قبول الدفعة الأخيرة لوظيفة محام « ب» في إدارة الفتوى والتشريع أشار الوزير إلى قراره بتشكيل لجنة برئاسة رئيس الفتوى والتشريع المستشار صلاح المسعد للنظر في طلبات المتقدمين لهذه الوظيفة.

وتطرق إلى إعلان اللجنة المكلفة بهذا الشان قبول 35 متقدما لوظيفة محام « ب» حاصلين على تقدير امتياز و275 حاصلين على تقدير جيد جدا و133 حاصلين على تقدير جيد مؤكدا ان جميع من تم قبولهم من خريجي جامعات معترف فيها.

وأشار الصالح إلى عدم استلامه من النائب محمد المطير منذ توليه منصبه الوزاري إلا سؤالا برلمانية واحدا وكان « بعد تقديم النائب للاستجواب الموجه لي ما يعني انه لم يتدرج في

.. والشيخ صباح الخالد مباركا

الصالح يتلقى التهاني من زملائه الوزراء بتجديد الثقة

حديث بين الجراح وبوشهري